

الجمهورية التونسية
النشرية الرسمية للديوانة التونسية
توزيع عام
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات
(صادرة بالرائد الرسمي)

نص رقم ت.ع 056 لسنة 2017

بتاريخ 2017.07.29

قرار من وزير المالية بالنيابة مؤرخ في 22 ماي
2017 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

رائد رسمي عدد 49 بتاريخ 2017.06.20
إيداع قانوني بتاريخ 2017.06.21

تنظيم المصالح

إن وزير المالية بالنيابة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر
1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد
89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي
1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة
وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون
الأساسي عدد 28 لسنة 2013 المؤرخ في 30 جويلية 2013،
وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان
1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق
الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1141 لسنة 2016
المؤرخ في 26 أوت 2016،

وعلى الأمر عدد 2311 لسنة 1996 المؤرخ في 3 ديسمبر
1996 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان
المصالح الديوانية وعلى جميع النصوص التي تممته أو نقحته
وخاصة الأمر عدد 1401 لسنة 2013 المؤرخ في 22 أبريل
2013،

وعلى الأمر الحكومي عدد 255 لسنة 2015 المؤرخ في 1
جوان 2015 المتعلق بتسمية السيد العادل بن حسن مديرا عاما
للديوانة بوزارة المالية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27
أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 570 لسنة 2017 المؤرخ في 9
ماي 2017 المتعلق بتكليف وزير التنمية والاستثمار والتعاون
الدولي بالقيام بوظائف وزير المالية بالنيابة وبإدارة شؤون
الوزارة.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من
الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17
جوان 1975 يرخّص للسيد العادل بن حسن، مدير عام للديوانة
بوزارة المالية، أن يمضي بالنيابة عن وزير المالية بالنيابة جميع
الوثائق الداخلة في نطاق مشمولات أنظاره باستثناء القرارات ذات
الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية ويجري العمل به ابتداء من 30 أبريل 2017.

تونس في 22 ماي 2017.

وزير المالية بالنيابة

محمد فاضل عبد الكافي